



تحليل

بقلم محسن خان وكريم مزران

إقتصاد ليبيا بعد الثورة : لم تتوضَّح الرؤية بعد

فبراير ٢٠١٤

مراراً عن إجراءات تنوي إتخاذها لتحقيق طموحات الشعب الليبي الذي إنتفض ثائراً، غير أنها لم تنجز الكثير في هذا الإتجاه^١. يمكن الرد بأن الحكومة إنتقاليةً وصلاحياتها محدودةٌ إذاً. إلا أنها تستطيع رغم ذلك أن تصوغ سياسات وإصلاحات إقتصادية جديدة تستخدم بالضرورة في تحويل إقتصاد ليبيا إلى إقتصادٍ سوقيٍّ يؤدي فيه القطاع الخاص دوراً رئيساً.

وتظهر إصلاحات هيكليةً ضخمةً في مجالات عديدة ضروريةً بغية تحفيز القطاع الخاص ومنحه المجال لينمو ويخلق فرص عمل أصبحت الحاجة إليها ماسةً. ويستلزم الأمر أيضاً إلحاق قانون العمل وقانوني التجارة والإستثمار ونظام التعليم والنظام المالي ببعض التعديلات. هذا وينبغي على الحكومة أن تحسن البنى التحتية القائمة في البلاد، التي فاقتها البنى التحتية في دول أخرى في المنطقة تطوراً، فهي تشكل عائقاً لنمو القطاع الخاص.

أما السؤال الأساسي فيدور حول مستقبل إقتصاد ليبيا^٢. أعود هذا الأخير إلى ما كان عليه في نظام القذافي فيضبط بصرامة ويولي الدولة الدور الرئيس، أو تتبع الحكومة الجديدة سياسة تعتمد إقتصاداً أكثر سوقيةً يأخذ فيه القطاع الخاص الدور القيادي؟ في حال إختيار السيناريو الثاني، تتقدم للحكومة الحالية إمكانيةً إتخاذ خطوة أولى تبني من خلالها قاعدة السياسة هذه. وتقوم هذه الخطوة على وضع خطة إصلاح شاملة تعتمدها الحكومة القادمة والتي ستعبر بالضرورة الإقتصاد معظم إهتمامها.

إنهار إقتصاد ليبيا مع بداية الإنتفاضة الشعبية في البلاد في شهر شباط/فبراير عام ٢٠١١ التي أدت إلى سقوط نظام معمر القذافي في أواخر السنة نفسها. وقد شهد النشاط الإقتصادي بأكمله تقريباً، وبخاصة إنتاج النفط ألا وهو العماد الأساسي لإقتصاد ليبيا، تراجعاً حاداً في خضم الحرب التي أصابت البلاد. وبعد إنتهاء الحرب عام ٢٠١٢، إستعادت البلاد نشاطها الإقتصادي جزئياً وعاد إنتاج النفط ليرتفع بسرعة أكبر من المتوقع. غير أن إقتصاد ليبيا لم يبلغ بعد مرحلة من النمو المستدام الذي يدوم طويلاً. فقد إستغرق الوضع الإقتصادي في الواقع فترةً إمتدت حتى عام ٢٠١٣ ليعود إلى ما كان عليه قبل الإنتفاضة.

لقد إعتبر تقييم صندوق النقد الدولي^٣ التطورات والتطلعات الإقتصادية الراهنة في البلاد إيجابيةً، كما رأى أن الحكومة الليبية تتبع السياسات الإقتصادية المناسبة لمعالجة المشاكل الضمنية المتعلقة بالنظام. وإتصف إذاً هذا التقييم الذي تلى مشاورات المادة الرابعة السنوية المنتهية في شهر أيار/مايو من السنة الجارية، بالمبالغ في تفاؤله. فالإهتمامات السياسية ما زالت تغطي على الإهتمامات الإقتصادية في ليبيا اليوم كما في كل من البلاد التي شهدت الربيع العربي. وتعير بالتالي الحكومة الليبية الحالية إنتباهها الكامل تقريباً إلى توحيد جماعات الضغط والقبايل المختلفة بغية تشكيل حكومة متجانسة وصياغة دستور جديد.

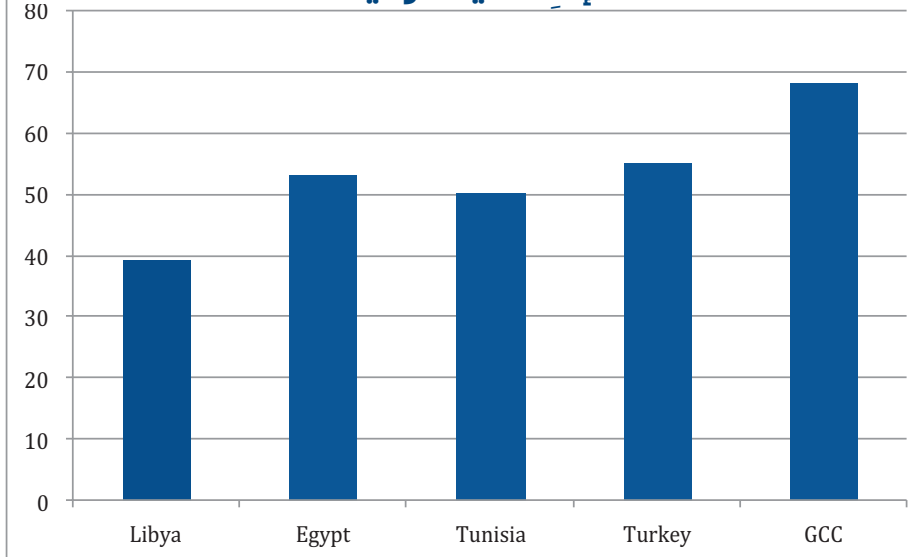
في المقابل، إقتصرت الجهود التي بذلتها الحكومة حتى اليوم لتنظيم السياسات الإقتصادية، على الكلام. فقد أعلنت الحكومة

1 «Libya: the new» صندوق النقد الدولي، ليبيا: نشرة معلومات معممة رقم ١٢/٦٠، ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣. راجع أيضاً المقابلة بعنوان «ليبيا: ترويج جديدة في منطقة البحر المتوسط Norway on the Mediterranean» بتاريخ ٤ حزيران/يونيو ٢٠١٣ (Libya Herald) مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي في ليبيا رالف شامي التي وردت في صحيفة ليبيا هيرالد

2 «التقرير الصادر عام ٢٠١٢ عن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى لصندوق النقد الدولي بعنوان «ليبيا بعد الثورة: التحديات والفرص».

3 دور المناقشات في الواقع في كل من البلاد التي شهدت الربيع العربي لإختيار نموذجاً إقتصادياً تتبعه. راجع على سبيل المثال البحث الموجز بعنوان «السياسات الإقتصادية في مصر: سياسة شعبية أو بتاريخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢» (The Atlantic Council) «إصلاحات» بقلم محسن خان وسفيتلانا ميلبرت الصادر عن مركز البحوث الأميركي «دي أتلانك كاونسل».

مستند ١: تصنيف الدُول لعام ٢٠١٠ من حيث إعتِمادِها توجُّهًا إقْتصاديًا سوقيًا



المصدر: مؤسسة بزنس مونيتور إنترناشونال

إقتصاد ليبيا قبل الإنتفاضة

بقدر ما إتّصفَ بذلك إقتصادُ الدُول المجاورة وإقتصادُ دُول مجلس التّعاونِ الخليجيّ المنتجة للنفط التي تفوّقت على ليبيا بدرجة ملحوظة في هذا المجال. وقد ظهرَ ذلك في التّصنيفِ الصّادر عن مؤسسة بزنس مونيتور إنترناشونال (Business Monitor International) لعام ٢٠١٠ من حيث إعتِمادِها توجُّهًا إقْتصاديًا سوقيًا في ليبيا وفي دُولٍ أُخرى تلعبُ دورًا مهمًا في هذا المجال (راجع المستند ١).

وقد بلغَ مُعدّلُ إنتاجِ النفطِ في ليبيا خلال الفترة الممتدّة من عام ٢٠٠٠ حتّى عام ٢٠١٠ حوالي ٦,١ مليون برميل في اليوم ومعدّل الصّاداتِ النفطية ٤٧,١ مليون برميل في اليوم (جدول ١). ومع سعي البلاد للإستفادة من إرتفاع أسعار النفط العالمية عام ٢٠٠٨، إزدادَ إنتاجُها النفطيّ ليلبغ ٧٨,١ مليون برميل في اليوم. غير أنّ نسبة الإنتاجِ عادت لتتخفّف بعد مرور سنة إلى ما كانت عليه سابقًا، وذلك نتيجة تدنّي أسعار النفط في النّصف الثاني من عام ٢٠٠٨ وبقائها مُنخفضة نسبيًا خلال مُعظم عام ٢٠٠٩. هذا وقد وَصَلَ خلال الفترة نفسها مُعدّلُ النّمُو السنويّ لإجماليّ النّاتج المحليّ الحقيقيّ إلى ٥,٤ بالمئة، ما يقلّ بنسبة ضئيلة عن معدّلات النّمُو في بلاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المُصدّرة للنفط (جدول ١). أمّا مُعدّلُ النّمُو السنويّ لإجماليّ النّاتج المحليّ الحقيقيّ الغير النفطيّ فبلغَ ٣,٦ بالمئة مُسجلاً بالتالي نتيجة أفضل، لكنّ النسبة هذه قلت هي أيضًا عن النّسب التي سجّلتها بلادٌ أُخرى مُصدّرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وذلك بما يقارب ١ بالمئة.

تحتلّ ليبيا بإقتصاد تقليديّ يهيمنُ عليه قطاعُ النفط. فالنفطُ يأتي، بالإضافة إلى الغاز الطبيعيّ إلى حدّ ما، بحوالي ٦٥ بالمئة من إجماليّ النّاتج المحليّ و٩٦ بالمئة من الإيرادات من التصدير وما يُقارب ٩٨ بالمئة من المقبوضات الحكوميّة. يودّي الإعتِماد الكبير هذا على قطاع النفط إلى تحكّم إنتاج النفط وتحركات أسعاره بإقتصاد البلاد. وبما أنّ المؤسسة الوطنيّة للنفط تتولّي إدارة إنتاج النفط وتحوّل إلى الحكومة جميع الإيرادات النفطية المتأتية من المبيعات الخارجيّة والمحليّة، تلعبُ الحكومة الدورَ الإقتصاديّ الرّئيس في البلاد. هذا وتحصّل الحكومة عن طريق المؤسسة الوطنيّة للنفط الضرائب والأتاوى المتوجّبة على شركات النفط الأجنبية التي تعمل في ليبيا (بما فيها شركات توتال (Total) الفرنسيّة ويني (ENI) الإيطاليّة وريبسول (Repsol) الإسبانيّة وبريتيش بتروليوم (BP) الإنكليزيّة وأوكسيدنتال (Occidental) الأميركيّة). لذلك، يتّصفُ قطاعُ النفط بالمحصور ولا يحدثُ أيّ أثر في القطاعات الإقتصادية الأخرى إلا عندما تنفق الحكومة إيرادات النفط. تتحكّم الحكومة الليبية بالتالي من خلال سيطرتها على قطاع النفط، بالنشاط الإقتصاديّ كله في البلاد.

لقد إستفادَ نظامُ القذافي من تحكّم الحكومة بإقتصاد البلاد ليردّع نموّ القطاع الخاص. ونتيجة لذلك لم يتّصفِ إقتصاد ليبيا بالسوقيّ

٤ تقرير «التوقّعات الإقتصادية الإفريقيّة في ليبيا» الصّادر عن مصرف التنمية الإفريقيّ عام ٢٠١٢.

جدول ١. المؤشرات الإقتصادية الأساسية في ليبيا من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢

مُعدَّل عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠	عام ٢٠١١	عام ٢٠١٢
٥,٤	١,٦٢ تحت الصفر	٥,١٠٤
٣,٦	٥,٥٢ تحت الصفر	٧,٤٣
٦,١	٤٨,٠	٤٥,١
٥,٢	٩,١٥	١,٦
٥,١٣	٧,١٨ تحت الصفر	٨,٢٠
٥,٢٤	١,٩	٩,٣٥
٨,٣١	١,١٩	٧,٦٢
٩,١٥	٦,١٥	٢,٣٢
٨,٤١	٦,١١١	٥,١٢٤
---	٥,١٧١	٩,١٧٦

المصدر: صندوق النقد الدولي

عام ٢٠٠٨. سجَّلت البلاد بالتالي في الفترة هذه فائضاً كبيراً في الحسابات الجارية الخارجية. هذا وقد بلغَ مخزون الاحتياطات الدولية في مصرف ليبيا المركزي في نهاية عام ٢٠١٠ قيمة ١٠١ مليار دولار أميركي بالإضافة إلى أصول في الخارج بقيمة ٧٠ مليار دولار أميركي تم تحويلها إلى المؤسسة الليبية للاستثمار ألا وهي صندوق الثروة السيادي الخاص بالحكومة.

تدلُّ المؤشرات العادية المعتمدة في الإقتصاد الكلي إلى أن ليبيا تحلَّت خلال ولاية القذافي بإقتصادٍ مُنتعش بما فيه الكفاية تماماً كالبلاد الأخرى المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط. غير أن الصورة الإيجابية بالإجمال هذه أخفت في طياتها مشاكل هيكليّة عدّة، أولها الركود الذي عانى منه القطاع الخاص نتيجة تحكّم الدولة الشبه الكلي بالإقتصاد. فالحكومة لم تول أي إهتمام لتطوير القطاع الخاص، لا بل فرضت عدداً من القوانين التي تحد من نموه. تشمل

بالإضافة إلى ذلك، لم يتخطَّ معدَّل التضخم السنوي خلال الفترة هذه الممتدة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠، نسبة ٣ بالمئة وتوصف إذاً بالمتوسط. غير أن نسبة التضخم تفاقمت عام ٢٠٠٨ نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية ارتفاعاً ملحوظاً، علماً أن ليبيا تستورد ما يقارب ٧٥ بالمئة من حاجتها للمواد الغذائية. ثم مع تدني الأسعار العالمية للمواد الغذائية، عادت نسبة التضخم عام ٢٠٠٩ إلى ما كانت عليه سابقاً. وهكذا تفوّقت ليبيا في مجال التضخم على بلاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى المصدرة للنفط التي سجَّلت معدَّل تضخم سنوي يقارب نسبة ٧ بالمئة.

شهدت الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٠ حتى سنة ٢٠١٠ أيضاً زياداً في عائدات التصدير في ليبيا لتتخطى ضعف ما كانت عليه سابقاً وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل منتظم خلال العقد هذا وتزايدها بنمطٍ مذهل في عام ٢٠٠٧ وفي النصف الأول من

القوانين هذه قوانين قاسية في مجالي التجارة والعمل تُرغم الشركات على المحافظة على حجم صغير وتحد وظائفها لتضم هذه الأخيرة تأمين الخدمات فقط لا سيما في مجال تجارة المفرد والجملة. وقد أدت القيود هذه التي منعت تطور القطاع الخاص إلى توسع الاقتصاد غير الرسمي ليصل حجمه عام ٢٠١٠ بحسب التقديرات إلى ثلث حجم الاقتصاد الرسمي.^٥

وقد واجهت ليبيا مشكلة هيكلية ثانية ألا وهي مشكلة البطالة. فقد وصلت نسبة البطالة الرسمية عام ٢٠١٠ إلى ٥,١٣ بالمئة، وبلغت نسبة البطالة لدى الشباب ما بين ٢٥ و٣٠ بالمئة. تأتي غياب فرص العمل هذا بشكل أساسي عن هيمنة الدولة في المجال الاقتصادي، فقد بلغت نسبة الموظفين في القطاع العام ما يقارب ٨٥ بالمئة من القوى العاملة. كما نتج النقص في فرص العمل هذا عن عدم تطابق المهارات المطلوبة في القطاع الخاص مع المهارات التي يتحلّى بها العمال الليبيون، وعن وجوب تطبيق بعض القوانين الخاصة بالعمل التي تحد من إمكانية الشركات الخاصة على توظيف العمال، وعن انخفاض إنتاجية العمال إجمالاً. لذلك، شغل الجانب في ليبيا الوظائف التي تتطلب مهارات عالية كما التي تستلزم مهارات بسيطة، الأمر الذي أرغم المواطنين الليبيين على العمل في القطاع العام. وقد عانت الدول الأخرى المصدرة للنظف في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المشكلة الأخيرة هذه نفسها.

بالإضافة إلى ذلك، إتصف القطاع المالي في ليبيا بالمتخلف وذلك بالمقارنة مع غنى البلاد ومع قيمة إجمالي الناتج المحلي التي تتحلى به. وقد رأت حكومة القذافي في ذلك مشكلة خطيرة بالفعل وإعتمدت عام ٢٠٠٦ إصلاحات تطال النظام المصرفي وتهدف إلى تحسين مستوى المصارف ومعالجة القروض المتعثرة ووضع نظام مدفوعات وطني. غير أن إمكانية الاستفادة من الخدمات المالية بقيت محدودة على الرغم من تطبيق هذه الإصلاحات التي تضمنت خصخصة بعض المصارف والمشاركة الأجنبية فيها.^٧ فقد صدت مؤسسات الإقراض المتخصصة التابعة للدولة، من خلال تمويل زبائنها المميزين مقابل كلفة منخفضة، العديد من المؤسسات المالية الأخرى عن السوق، الأمر الذي ترك الشركات والمؤسسات التجارية الصغيرة الحجم ضحية القروض ذات الكلفة الأكبر ودفعها إلى اللجوء خاصة إلى القطاع غير الرسمي. وبالتالي يبقى القطاع المالي في ليبيا متخلفاً حتى اليوم، وقد تبين ذلك في تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٢-٢٠١٣، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي أظهر ترتيب ١٤٤ دولة من حيث تطور القطاع المالي فيها فاحتلت ليبيا المرتبة ١٤٠.

الإعانات الحكومية للطبابة والتعليم والإسكان، وفي المقابل على فرض ضوابط تطال عدد كبير من المواد الغذائية الأساسية وعلى المحروقات. وقد وصل حجم الإعانات المالية عام ٢٠١٠ إلى ١٠ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. اشتملت على إعانات للمحروقات (٧ بالمئة) وإعانات للمواد الغذائية (٢ بالمئة) وإعانات للكهرباء (١ بالمئة). أما معدل سعر الليتر من البنزين فقد بلغ في ليبيا في العام نفسه ١٥,٠ دولار أميركي ولم تسجل أي دولة إلا إيران والمملكة العربية السعودية أسعاراً أكثر انخفاضاً. وقد تم تخصيص القسم الأكبر من النفقات الحكومية للإنفاق الحالي (الذي اشتمل بالأخص على الأجور والإعانات المالية)، ولم تمنح في المقابل أهمية كبيرة للنفقات الإستثمارية وبالتالي، تم تخصيص حجم أصغر من الموارد لها.

التطورات الاقتصادية منذ بداية الإنتفاضة حتى اليوم

تدهور اقتصاد ليبيا عام ٢٠١١ نتيجة نشوب حرب أهلية أدت إلى انحسار كبير في إنتاج النفط الذي انخفض من ٧,١ برميل في اليوم إلى ما يقل عن ٥,٠ برميل في اليوم. كما لعبت العقوبة التي فرضتها منظمة الأمم المتحدة على البلاد، والتي تقوم على تجميد أصول ليبيا في الخارج، دوراً في تدهور اقتصادها. وقد أدى انحسار إنتاج النفط، ألا وهو المنتج الأساسي في البلاد والمصدر الرئيس للدخل، بدوره إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي الكلي بنسبة ٦٢ بالمئة (جدول ١). كما انخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي الغير النفطي بنسبة ٥٢ بالمئة وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد كله على قطاع النفط. أما إجمالي الناتج المحلي الإسمي فقد شهد بدوره هبوطاً بلا شك كارثياً حين تدنت قيمته من ٧٥ مليار دولار أميركي عام ٢٠١٠ إلى ٣٥ مليار دولار أميركي عام ٢٠١١.

بالمقابل إرتفعت أسعار المستهلكين عام ٢٠١١ بمعدل ١٦ بالمئة إلى أن بلغت نسبة التضخم في نهاية السنة نفسها ٣٠ بالمئة تقريباً. وهكذا تحول الفائض الذي كانت تسجله الميزانية مراراً إلى عجز بنسبة ١٩ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. كما انحسر فائض الحساب الجاري الخارجي من معدل سنوي بلغ ما يقارب ٢٥ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي في العقد السابق إلى ١,٩ بالمئة. أما الصادرات فتدنت بما يفوق نصف ما كانت عليه عام ٢٠١٠. غير أن الواردات سجلت التراجع نفسه الأمر الذي أحدث فائضاً في

⁵ تقرير «التوقعات الاقتصادية الأفريقية في ليبيا» الصادر عن مصرف التنمية الأفريقي عام ٢٠١٢.

⁶ التقرير الليبي لصندوق النقد الدولي رقم ١٢/١٥٠ الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣ بعد مشاورات المادة الرابعة للعام ٢٠١٣.

⁷ (Libya) الضغط الإنمائي في ليبيا» بقلم فيروز أبو الهادي، صدر في صحيفة ليبيا هيرالد» بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ٢٠١٣ (Herald)

تدهور اقتصاد ليبيا عام ٢٠١١ نتيجة نشوب حرب أهلية أدت إلى انحسار كبير في إنتاج النفط الذي انخفض من ٧,١ برميل في اليوم إلى ما يقل عن ٥,٠ برميل في اليوم

تشريعيّاً ألا وهو المؤتمر الوطني العام. ثمّ عيّن المؤتمر الوطني العام في شهر تشرين الأوّل/أكتوبر بدوره علي زيدان رئيساً للوزراء ووافق على تشكيل مجلس الوزراء.

منح المنصب هذا بالمبدأ مجلس الوزراء مسؤوليّة إتخاذ الخطوات اللازمة لضمان الأمن في البلاد وإعادة تنظيم إدارتها وإنعاش الاقتصاد. غير أنه وللأسف لم يحقّق أيّ تقدّم في هذا الإتجاه. يعود ذلك بشكل أساسيّ إلى تراجع الأمن في البلاد (خاصّة مع تكاثر الميليشيات وإنتشار الأسلحة وإزدياد الأعمال الإرهابية التي إستهدفت قوى الأمن) وعدم قدرة العديد من الوزراء على التّدخل والغموض المستمرّ حيال توزيع الأدوار والمسؤوليات ما بين المؤتمر الوطني العام والحكومة. كما وترك غياب الأمن وصعوبة إعادة تنظيم الجيش الوطني والشرطة أثراً كبيراً على حكومة زيدان وعطلا عملها.^{١٠}

وقد تفاقم الوضع خاصّة في ربيع عام ٢٠١٣ حين بدأت بعض الميليشيات تشن هجوماً تلو الهجوم على مؤسسات الدولة المختلفة ردّاً على محاولات الحكومة لنزع السلاح منها وبغية إجبارها على تعديل مواقفها. وأصاب الأسلوب هذا الذي إتبعته الميليشيات الهدف، لا سيّما حين أقرّ المؤتمر الوطني العام تحت حصار أقاليمته الميليشيات عليه، قانون العزل السياسيّ الذي يرغم كلّ من شغل وظيفة عامّة خلال ولاية القذافي على الإستقالة. كما وقد خسر وزيرى الداخليّة ووزير الدفاع منصبيهما نتيجة الإضطراب المستمرّ. ما زال الوضع في البلاد غير مستقرّ حتى اليوم ولم يتبيّن بعد كم من الوقت تستغرق عودة الإستقرار السياسيّ وشيئ من الأمن إلى البلاد.

وبما أنّ الحكومة حصّرت إهتمامها ليشمل التّطورات السياسيّة والأمنيّة فقط، لم تتغيّر السياسات الإقتصاديّة بشكل ملحوظ. يظهر ذلك مثلاً في الإعانات الماليّة التي تقدّمها الدولة. فقد إتبع نظام القذافي سياسة تقوم على إستخدام إيرادات النفط لتوفير الإعانات الماليّة ورفع الأجور وذلك بغية إخماد إستياء الشعب. وقد حافظت الحكومات اللاحقة، بعد سقوط نظام القذافي، على الإستراتيجيّة

الحساب الجاري وسّمح للبلاد بزيادة إحتياطاتها الدوليّة. وقد شكّل ذلك النقطة الإيجابية الوحيد في صورة إقتصاديّة داكنة إجمالاً.

ثمّ حين إستلم المجلس الوطنيّ الإنتقاليّ قيادة البلاد في أواخر عام ٢٠١١، بدأ الإقتصاد ينتعش من جديد. فقد إقترب إنتاج النفط عام ٢٠١٢ ممّا كان عليه قبل الإنتفاضة وبلغ ٤٧,١ مليون برميل في اليوم. وعاد نتيجة ذلك إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقيّ الكلي ليرتفع ويبلغ ما يفوق ضعف ما كان عليه، وذلك مع إزدياد إجماليّ الناتج المحليّ الحقيقيّ الغير النفطيّ بنسبة ٤٤ بالمئة. كما وصل إجماليّ الناتج المحليّ الإسميّ إلى ٨١ مليار دولار أميركيّ مسجلاً إرتفاع بنسبة ٨ بالمئة عمّا كان عليه عام ٢٠١٠. أمّا نسبة التّضخّم فتدّنت لتبلغ ٦ بالمئة، بينما سجّل رصيد الحساب الجاري الخارجيّ فائضاً بنسبة ٢١ بالمئة وميزان الماليّة العامّة فائضاً بنسبة ٣٦ بالمئة من إجماليّ الناتج المحليّ. غير أنّ إنتعاش الإقتصاد هذا لم يأت نتيجة إجراءات إقتصاديّة معيّنة قامت بها الحكومة إنّما تأتي بالأغلب عن الإرتفاع الذي سجّله إنتاج النفط. ورغم أنّ إستعادة إنتاج النفط وتصديره نشاطهما بسرعة كبيرة ساهمت كثيراً في تبدل الوضع الإقتصاديّ في ليبيا عام ٢٠١٢، من المستبعد أن يصل إنتاج النفط مجدداً إلى الكميّات التي بلغها خلال العقد الماضيّ. يعود ذلك بحسب أخصائيّ تحليل النفط إلى تقادم حقول النفط وتعدّر إستخراجه من بعض الآبار بسبب الأذى الذي أصاب المنشآت النفطيّة خلال وقف العمل الشبه التام عام ٢٠١١.^٨

سيستمرّ نموّ إقتصاد ليبيا بالنسب نفسها تقريباً التي سجّلها خلال ولاية القذافي طالما ثبتت كميّة إنتاج النفط وأسعاره على ما هي عليه حالياً. وبالتالي لا تتطلب إدامة النموّ الإقتصاديّ جهوداً كبيرة من قبل الحكومة فالإقتصاد يدفع نفسه إلى النموّ.

في الواقع، لم تعر الحكومة الشوون الإقتصاديّة إنتباهاً كبيراً فقد إنشغلت بمعالجة المشاكل السياسيّة والأمنيّة. ويعود ركود المجلس الوطنيّ الإنتقاليّ والحكومة التي ترأسها سابقاً الرئيس عبد الرّحيم الكيب، في هذا المجال إلى أسباب عدّة، أولها عدم تحديد السّلطات وعدم توزيعها ما بين المجلس الوطنيّ الإنتقاليّ والحكومة بشكل واضح، وثانيها غياب أيّ إطار تشريعيّ، وآخرها تضارب التّساؤلات حول ما إذا يجب إحترام قوانين النظام السابق أو التّريث حتى تُعتمد قوانين جديدة.^٩ علاوة على ذلك، لم تتممّع أيّ من السّلطتين بشريّة واضحة لأنّ كلاهما لم تنتخب. إلّا أنّ عام ٢٠١٢ أتى بالحل لهذه المشكّلة فقد شهد الإنتخاب الأوّل في الفترة التي تلت الثورة لمجلس

⁸ تقرير «التّوقّعات الإقتصاديّة الأفريقيّة في ليبيا» الصادر عن مصرف التّمنية الأفريقيّ عام ٢٠١٢.

⁹ البحث الموجز بعنوان «السياسة ما بعد الثّورة في ليبيا: النّظرة داخل المؤتمر الوطني العام» بقلم كريم مزران وفضل لامن وإريك كنيشت الصّادر عن مركز البحوث الأميركيّ «ذي أتلانتك» في أيّار/مايو ٢٠١٣ (The Atlantic Council) «كاونسل

¹⁰ خطوط النزاع في الثّورة» بقلم ولفرام لاشر، صدر عن المعهد الألمانيّ للشوون الدوليّة» والأمنيّة في أيّار/مايو ٢٠١٣.

نفسها محاولة بالتالي أن تبتاع السّلام من الشّعب. هذا وقد سجّلت الميزانيّة لعام ٢٠١٢ إرتفاعاً في حجم الإعانات للنّفط والموادّ الغذائيّة والكهرباء ليبلغ ١١ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي. ثمّ سجّلت الميزانيّة لعام ٢٠١٣ إرتفاعاً أكبر بعد، فوصل حجم الإعانات هذه إلى ما يقارب ١٤ بالمئة من إجمالي الناتج المحلي.

الغير النّفطي، وقد جدّت معظم الدّول المنتجة للنّفط هذا الهدف مُضلاً. لذا فعلى ليبيا أن تُركّز على مجالي الخدمات والسياحة. يتطلّب ذلك إحداث تغييرات جذريّة في الإطار القانوني وفي قانون العمل وقانون التجارة.

• إخفاض نسبة البطالة لدى الشّباب، ويتطلّب ذلك توسّع التّعليم والتّدريب المهنيّ لتزويد الشّباب الليبيّ بالمهارات التي تتطابق وحاجات القطاع الخاصّ. كما يستلزم تحقيق ذلك تبديل ثقافة العمل المهيمنة في البلاد فالمواطن الليبيّ يعتبر أنّه يستحقّ أن يشغل وظيفة في القطاع العام.

• إنشاء نظام ماليّ حديث، ويلعب ذلك دوراً مهمّاً في دعم القطاع الخاصّ وبخاصّة في توفير الإئتمان للمشروعات الصّغيرة والمتوسّطة الحجم كما للشركات الجديدة لكي تكبر وتخلق فرص عمل جديدة. بالإضافة إلى ذلك، قد تشمل الإصلاحات الماليّة خصخصة عدد أكبر من المصارف وتقليص الدور الذي تلعبه مؤسّسات الإقراض المتخصّصة التابعة للدولة والسّماح لدخول المصارف الأجنبيّة إلى السّوق الليبيّة. وقد إنحصر الإقراض في المصارف نتيجة إقرار قانون جديد في شهر كانون الثاني/يناير يرغم المصارف مع بداية عام ٢٠١٥ على تطبيق أحكام الشريعة التي تمنع تسديد أيّ فائدة. لذا فإنّ المصارف ليست بأكيدة حيال ما سيحلّ بالقروض المعتمدة على الفائدة حين يدخل القانون هذا حيّز التنفيذ. ١٢ ولذلك من الضّروريّ العمل برأي مصرف ليبيا المركزيّ الذي يقوم على السّماح للمصارف الإسلاميّة وللمصارف التقليديّة أن تعمل في البلاد كما هي الحال في البلدان الإسلاميّة الأخرى.

بالإضافة إلى ذلك، إزدادت الأجور في القطاع العامّ بنسبة ٣٠ بالمئة سنة ٢٠١١ على الدّعم من تدهور الإقتصاد في السّنة هذه. وتمّ رفع الأجور مرّة أخرى عام ٢٠١٢ بنسبة ٢٧ بالمئة، كما وتظهر الميزانيّة لعام ٢٠١٣ إرتفاعاً آخر بعد في الأجور بنسبة ٢٠ بالمئة. وما زال الأسلوب نفسه الذي يقوم على زيادة الإنفاق الماليّ الحاليّ على حساب الإنفاق الإنمائيّ يلغي على الميزانيّة. فالنّفقات الحاليّة تشكل في الميزانيّة لعام ٢٠١٣ نسبة ٨٠ بالمئة من إجمالي النّفقات، بينما تقتصر النّفقات الرأسماليّة على ٢٠ بالمئة منه وذلك رغم حاجة البلاد الماسّة إلى إعادة الإعمار التي تقدّر بقيمة ٧٥ مليار دولار أميركيّ.

ماذا ينبغي أن تشمل أولويّات الحكومة الليبيّة الإقتصاديّة؟

من الضّروريّ أن تُركّز أولاً كلّ دولة شهدت نزاعاً على إسترجاع الإستقرار الإقتصاديّ في البلاد، ومن ثمّ على إجراء الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتحقيق نموّ مرتفع ومُستدام. ولقد بلغ إقتصاد ليبيا الكليّ لحسن الحظّ مستوى مهمّاً من الإستقرار توضح من خلال تحسّن النموّ الإقتصاديّ وتراجع التضخّم وإتخاذه مركز خارجيّ سليم. وقد تحقّق الإستقرار هذا بسرعة أكبر ممّا كان متوقّعاً وذلك بفضل عدم لحاق المنشآت النّفطية بأضرار خطيرة خلال فترة الحرب. وتتناقض الحالة في ليبيا مع الحالة في العراق ألا وهي دولة مُصدّرة للنّفط تتمتع بالمستوى نفسه في هذا المجال. فقد إستغرق إنتاج النّفط في العراق سنين عديدة ليعود إلى ما كان عليه قبل الحرب كما إستغرق الإقتصاد سنين كثيرة لينتعث. أمّا ليبيا فتتمتع بقاعدة ثابتة تسمح لها بأن تنطلق منها لتنفذ الإصلاحات الهيكلية.

غير أنّ الإصلاحات المذكورة أعلاه ستستغرق وقتاً طويلاً لتعطي ثماراً الأمر الذي سيمتحن بلا شكّ صبر الشّعب الليبيّ. فما الخطوات القصيرة والمتوسّطة الأمد التي ينبغي على الحكومة أن تتخذها لتبدل توجّه الإقتصاد وترضي الشّعب في آن واحد؟

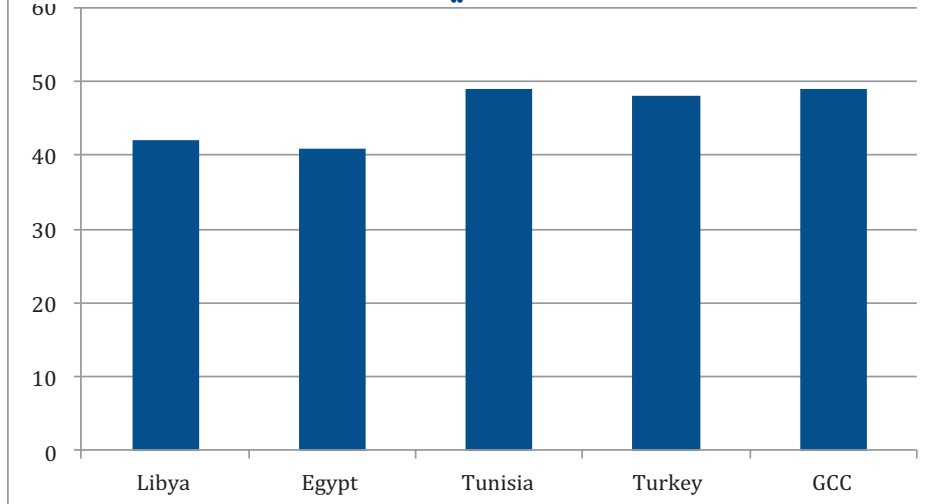
ينبغي على ليبيا أن تُركّز على إنشاء بني تحتيّة ذات جودة أكبر بالإضافة إلى إعادة الإعمار للتعويض عن مخزون البلاد من رأس المال الذي تمّ تدميره خلال الحرب. فرغم أنّ ليبيا تتمتع بثروة نفطيّة كبيرة، لم تُقم الدولة هذه البني التحتيّة الضّرورية لدعم الإستثمار في القطاع الخاصّ ونموّ هذا الأخير كما لجذب الإستثمار الأجنبيّ

فما الخطوات التي يجب على الحكومة أن تتبّعها لكي تُحدث نموّاً في الإقتصاد وتجعله يلبي حاجات الشّعب الليبيّ ويحقّق مراد هذا الشّعب الذي إنتفض في وجه النظام السابق؟ ينبغي على الحكومة لتحقيق هذا الهدف أن تعتمد مجموعة شاملة من الإصلاحات الإقتصاديّة لن يُظهر عدداً كبيراً منها أيّ نتائج إلا على المدى البعيد.

11 التقرير الليبيّ لصندوق النّفط الدولي رقم ١٢/١٥٠ الصادر في أيار/مايو ٢٠١٣ بعد مشاورات المادّة الرابعة للعام ٢٠١٣. وتقرير «التوقّعات الإقتصاديّة الأفريقيّة في ليبيا» الصادر عن مصرف التنمية الأفريقيّ عام ٢٠١٢.

12 وقف الإقراض المصرفيّ التام في ليبيا وسط حظر إستيفاء الفوائد: الماليّة الإسلاميّة» (Bloomberg) بقلم صالح صرّار وكارولين ألكساندر، صدر عن وكالة أنباء بلومبرج بتاريخ ١٥ أيار/مايو ٢٠١٣ (News)

مستند ٢: تصنيفُ الدُول لعام ٢٠١٠ من حيث جودة البنية التحتية



المصدر: مؤسسة بزنس مونيتور إنترناشونال

فرص عمل إنتاجية جديدة للمواطنين الليبيين الأمر الذي يُشكلُ إحدى الأولويات لدى الحكومة. سيؤدي ثانياً الاستثمار في البنية التحتية إلى ارتفاع نسبة الاستثمار الخاص ونمو القطاع الخاص وذلك لأن الاستثمار في البنية التحتية يتكامل بالطبع مع الاستثمار الخاص حتى أن الأول يجرى الآخر. وأخيراً، يميل المستثمرون الأجانب عادةً إلى اختيار الدول التي تتمتع بالبنية تحتية ذات الجودة المرتفعة. ولا تقتصر أهمية الاستثمار الأجنبي على خلق فرص عمل جديدة فقط بل يؤدي الاستثمار هذا أيضاً إلى إدخال تكنولوجيا جديدة إلى البلاد تساهم في زيادة الإنتاجية الإجمالية في الإقتصاد.

ينبغي على ليبيا إذاً، بغية تحقيق هذا الهدف، أن تُنشئ صندوق بنية تحتية أساسي يمول جميع المشاريع الرئيسية الذي تم التخطيط لها، والتي تطال خاصة الطرق والسكك الحديدية والإسكان والاتصالات والمطارات والمرافئ، ويحوّل كل الموارد المالية الضرورية إلى هذا الصندوق. بالمقابل يتصف توزيع المشاريع هذه على وكالات مختلفة تتحلى كل منها بقواعد بيروقراطية وخاصة بالميزانية مختلفة بالأقل فعالية.

في النهاية، تتقدم إلى ليبيا اليوم فرصة في تعديل توجه إقتصادها ليلعب فيه القطاع الخاص دوراً لا ينفك يزداد أهمية وتشكل فيه الحكومة مصدر دعم. كما وتتمتع الحكومة الحالية، رغم أنها حكومة إنتقالية، بإمكانية وضع خطة إقتصادية شاملة ومفصلة تطبقها الحكومات الآتية لكي تحقق أخيراً تعديل توجه الإقتصاد هذا.

المباشر. تحل ليبيا نتيجة ذلك من حيث البنية التحتية في مرتبة أدنى بشكل ملحوظ من بلاد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى المصدرة للنفط كما في مرتبة أدنى من الدول المجاورة كتونس مثلاً (راجع المستند ٢).

لا تتمتع ليبيا حالياً بشبكة خطوط سكك حديدية عاملة الأمر الذي يسمح لمصر وتونس أن تتصدرها في هذا المجال. وقد وضع نظام القذافي قبل نشوب الحرب الأهلية خطة تقوم على إنشاء شبكة خطوط سكك حديدية تمتد ٣٠٠٠ كم من شمال البلاد إلى جنوبها ومن شرقها إلى غربها، غير أنه تم إيقاف هذه الخطة مؤقتاً. تتضح إذاً ضرورة إعادة إحياء هذه الخطة. كما وتظهر ضرورة تطوير المطارات والمرافئ التي بدأت تتقدم وتُعاني من قدرة إستيعاب محدودة. هذا وقد أوكلت مهمة بناء ٢٠٠٠٠٠٠ منازل جديدة بكلفة تبلغ ٣٢ مليار دينار ليبي إلى هيئة الإسكان والبنى التحتية وذلك لمعالجة مشكلة نقص الإسكان. غير أن الميزانية لعام ٢٠١٣ لم تُخصّص إلا مبلغ ٥,١ مليار دينار لهذا الغرض. كما وقد أعاق التأجيل في التمويل تنفيذ شركات البناء الأجنبية للعقود التي تم إقرارها.

وتعزم ليبيا على استثمار مبلغ قدره ١٤٠ مليار دولار أميركي خلال العقد الآتي في مشاريع البنية التحتية. تظهر إذاً ضرورة توفير كلفة المشاريع هذه في مرحلة مبكرة وإستخدام أصول البلاد الكبيرة الحجم في الخارج لتسديد الكلفة هذه. ويأتي الاستثمار في مجال البنية التحتية بالمنفعة على ثلاثة أصعدة أساسية. فهو يخلق أولاً

يعمل مركز رفيق الحريري للشرق الأوسط على جمع الأصوات من أمريكا الشمالية وأوروبا مع خبراء من الشرق الأوسط. حيث يهدف إلى تشجيع حوار حول السياسات ذات الصلة بمستقبل الاقليم في ظل هذه اللحظة التاريخية من التحول السياسي. وينتج المركز خليلات محابدة وتوصيات خلافة للسياسات حول التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية. كما يعمل على بناء مجموعات تأثير حول الموضوعات الحيوية.

Atlantic Council Board of Directors

INTERIM CHAIRMAN

*Brent Scowcroft

PRESIDENT AND CEO

*Frederick Kempe

VICE CHAIRS

*Robert J. Abernethy

*Richard Edelman

*C. Boyden Gray

*Richard L. Lawson

*Virginia A. Mullberger

*W. DeVier Pierson

*John Studzinski

TREASURER

*Brian C. McK. Henderson

SECRETARY

*Walter B. Slocombe

DIRECTORS

Stephane Abrial

Odeh Aburdene

Timothy D. Adams

*Michael Ansari

Richard L. Armitage

*Adrienne Arsht

*David D. Aufhauser

Elizabeth F. Bagley

Ralph Bahna

Sheila Bair

Lisa B. Barry

*Rafic Bizri

*Thomas L. Blair

Julia Chang Bloch

Francis Bouchard

R. Nicholas Burns

*Richard R. Burt

Michael Calvey

James E. Cartwright

Daniel W. Christman

Wesley K. Clark

John Craddock

David W. Craig

Tom Craren

*Ralph D. Crosby, Jr.

Thomas M. Culligan

Gregory R. Dahlberg

*Paula J. Dobriansky

Christopher J. Dodd

Markus Dohle

Lacey Neuhaus Dorn

Conrado Dornier

Patrick J. Durkin

Thomas J. Edelman

Thomas J. Egan, Jr.

Stuart E. Eizenstat

Julie Finley

Lawrence P. Fisher, II

Alan H. Fleischmann

Michèle Flournoy

*Ronald M. Freeman

*Robert S. Gelbard

Richard L. Gelfond

Edmund P. Giambastiani, Jr.

*Sherri W. Goodman

John A. Gordon

*Stephen J. Hadley

Mikael Hagström

Ian Hague

Frank Haun

Rita E. Hauser

Michael V. Hayden

Annette Heuser

Marten H.A. van Heuven

Marillyn Hewson

Jonas Hjelm

*Mary L. Howell

Robert E. Hunter

Robert L. Hutchings

Wolfgang Ischinger

Deborah James

Robert Jeffrey

*James L. Jones, Jr.

George A. Joulwan

Stephen R. Kappes

Francis J. Kelly, Jr.

Zalmay M. Khalilzad

Robert M. Kimmitt

Roger Kirk

Henry A. Kissinger

Franklin D. Kramer

Philip Lader

David Levy

Henrik Liljegren

*Jan M. Lodal

*George Lund

*John D. Macomber

Izzat Majeed

Fouad Makhzoumi

Wendy W. Makins

Mian M. Mansha

William E. Mayer

Eric D.K. Melby

Franklin C. Miller

*Judith A. Miller

*Alexander V. Mirtchev

Obie L. Moore

*George E. Moose

Georgette Mosbacher

Bruce Mosler

Sean O'Keefe

Hilda Ochoa-Brillembourg

Philip A. Odeen

Ahmet Oren

Ana Palacio

*Thomas R. Pickering

*Andrew Prozes

Arnold L. Punaro

Kirk A. Radke

Joseph W. Ralston

Teresa M. Ressel

Jeffrey A. Rosen

Charles O. Rossotti

Stanley O. Roth

Michael L. Ryan

Harry Sachinis

William O. Schmieder

John P. Schmitz

Kiron K. Skinner

Anne-Marie Slaughter

Alan J. Spence

John M. Spratt, Jr.

Richard J.A. Steele

James B. Steinberg

*Paula Stern

William H. Taft, IV

John S. Tanner

Peter J. Tanous

*Ellen O. Tauscher

Clyde C. Tuggle

Paul Twomey

Henry G. Ulrich, III

Enzo Viscusi

Charles F. Wald

Jay Walker

Michael F. Walsh

Mark R. Warner

J. Robinson West

John C. Whitehead

David A. Wilson

Maciej Witucki

R. James Woolsey

Mary C. Yates

Dov S. Zakheim

HONORARY DIRECTORS

David C. Acheson

Madeleine K. Albright

James A. Baker, III

Harold Brown

Frank C. Carlucci, III

Robert M. Gates

Michael G. Mullen

William J. Perry

Colin L. Powell

Condoleezza Rice

Edward L. Rowny

James R. Schlesinger

George P. Shultz

John W. Warner

William H. Webster

LIFETIME DIRECTORS

Carol C. Adelman

Lucy Wilson Benson

Daniel J. Callahan, III

Kenneth W. Dam

Stanley Ebner

Barbara Hackman Franklin

Chas W. Freeman

Carlton W. Fulford, Jr.

Geraldine S. Kunstadter

James P. McCarthy

Jack N. Merritt

William Y. Smith

Marjorie Scardino

Ronald P. Verdicchio

Carl E. Vuono

Togo D. West, Jr.

RAFIK HARIRI

CENTER

ADVISORY

COUNCIL

Bahaa Hariri[^]

Hanan Ashrawi

Shaukat Aziz[^]

Richard Edelman[^]

Ashraf Ghani[^]

Ray Irani[^]

Wolfgang Ischinger

Hisham Kassem

Frederick Kempe

Aleksander Kwasniewski[^]

Javier Solana

**Executive Committee Members*

[^]International Advisory Board Members

List as of April 24, 2013